*باب القصر وأقسامه*

*بحث فى دراسات بلاغيه*

إعداد أ/ *محمد سعد حسن*

*قسم اللغة العربية*

*كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*mohamad.saad@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في باب القصر وأقسامه**

 **الكلمات المفتاحية : كثر الحديث ، طرق القصر ، المعاني**

1. **المقدمة**

 **الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن باب القصر وأقسامه**

1. **عنوان المقال**

**وننتقل الآن لنموذج تطبيقي آخر من النماذج التي وضع الإمام عبد القاهر، لها نظريته في النظم، ويتمثل هذا النموذج، في باب القصر.**

**وهذا النموذج كثر الحديث عنه في باب التقديم، كما لاحظنا؛ وما ذلك إلا لأن التقديم نفسه طريق من طرق القصر؛ لذا فلن يكون حديثنا عن هذا الطريق -طريق التقديم- إلا لمجرد التذكير به؛ لنفرغ للحديث عن سائر طرق القصر الأخرى، لكن بعد التعرف على هذا الباب العظيم الفائدة من أبواب علم المعاني، وكان عبد القاهر، قد تحدث في تفصيل -كما ذكرنا ذلك آنفًا- عند القصر بتعريف المسند والمسند إليه، ولاحظ أن القصر الثاني في مثل: "المنطلق زيد"، أقوى من القصر في مثل: "زيد المنطلق"، ويبدأ عبد القاهر، بالحديث عن "إنما"، وما يقوله بعض النحاة من أنها بمعنى "ما" و"إلا"، ويأخذ في بيان الفروق بين الصيغتين، وأول فرق يذكره، هو: أن "إنما"، لا تتضمن نفيًا، بخلاف "ما" و"إلا"، والفرق الثاني: أن "إنما"، تجيء لخبر لا يجهل المخاطب، ولا يدفع صحته، أو لما ينزَّل منزلته، مثل: {ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ} [النازعات: 45]، وأما "ما"، و"إلا"، فيأتيان في خبر ينكره المخاطب ويشك فيه، كقولك لشخص: ما أنت إلا مخطئٌ. وفرق ثالث: وهو أن "ما"، تفيد إيجاب الفعل لشيء، ونفيه عن غيره، فإذا قلت: إنما جاءني زيد؛ تضمن ذلك أنك نفيت أن يكون الجائي غيره، فكأنك قلت: جاءني زيد، لا عمرو.**

**وهنا يستطرد الإمام عبد القاهرة، لبيان القصر بـ"لا" العاطفة، ويقول: "إن قولك الآنف تقصر فيه المجيء على زيد، وتنفيه عن عمرو، وبذلك تعكس ظن المخاطب، وما كان يعتقده من أن الذي جاء عمرو، لا زيد، وهذا نفسه يثبته لـ"إنما" في مثل: إنما الجائي زيد، أي: لا عمرو".**

**وينتقل بعد ذلك إلى "ما" و"إلا"، فيلاحظ أنها قد تأتي للقصر السالف في "إنما"، وهو ما سماه البلاغيون بعده: بقصر القلب، وتزيد على ذلك أنها قد تأتي لنفي الشركة، أي: ما سموه: بقصر الإفراد، ولم يشر إلى ما سماه البلاغيون بعده باسم: قصر التعيين، وهو يأتي حين يكون المخاطب مترددًا في الشاعرية بين زيد وعمرو على حد سواء، ولا يدري أيهما على التعيين، فتقول له: ما زيد إلا الشاعر، أو ما الشاعر إلا زيد، وكأن عبد القاهر، يدمج هذه الصورة في صورة قصر الإفراد.**

**ويمضي الإمام عبد القاهر، فيلاحظ أن القصر يتسلط على ما بعد "إلَّا"، كما يتسلط على المتأخر بعد "إنَّما"، وأنه تارة يكون قصر موصوف على صفة، وتارة قصر صفة على موصوف، وأنه يقع على المتأخر؛ سواء كان مسندًا أو مسندًا إليه، أو مفعولًا، ويقول: "إن لك أن تقول: إنما محمد قائم، لا قاعد، وليس لك أن تقول: ما محمد إلا قائم، لا قاعد، كأن القصر في النفي والاستثناء، أقوى منه في "إنما"؛ لاشتماله على النفي الشامل"، ويلاحظ أن "إنما"، تُستخدم في التعريض كثيرًا، مثل قوله تعالى: {ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} [الزمر: 9].**

**ويؤكد أنها تدخل على خبر معلوم للمخاطب حقيقة أو تنزيلًا، وإلى غير ذلك مما أفاض فيه الإمام عبد القاهر، لكن الكلام بكل ما ذكرنا عن عبد القاهر، يحتاج إلى مزيد تفصيل وتبسيط في آنٍ واحد، لنتعرف أكثر فأكثر على هذا المبحث المهم في بلاغتنا العربية.**

**ذلك أن أساليب القصر من الأساليب الغنية بالاعتبارات الدقيقة، والملاحظات العديدة، فهو فن دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد، غزير الأسرار، تأمل معي قول عبد الله بن قيس الرقيات، عندما يقول:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **إنما مصعب شهاب من الله** | **\*** | **تجلت عن وجهه الظلماء** |

**تجده يفيد المبالغة في وصف مصعب بالشجاعة والإقدام، بعبارة مختصرة، وأسلوب موجز، وقد آثر الشاعر التعبير بـ"إنما"؛ ليدل على أن اتصاف مصعب بصفة الشجاعة أمر ظاهر بيِّن، فتلك خصوصية من خصوصيات "إنما"، كما سنذكر ذلك تفصيلًا بمشيئة الله.**

**وبهذا يتضح لك أن أسلوب القصر في البيت قد حقَّق ثلاث مزايا: الإيجاز، والمبالغة، والدلالة على شهرة مصعب، وذيوع شجاعته.**

**ويرجع ثراء أساليب القصر، وكثرة فوائدها إلى تنوع طرقها، وما بين تلك الطرق من فروق دقيقة، واعتبارات وملاحظات لطيفة.**

**فما هو القصر إذًا لغة واصطلاحًا، طالما أنه بهذه الأهمية وبتلك المكانة.**

**القصر في اللغة: معناه الحبس، يقال: قصرته، أي: حبسته، وهو مقصور، أي: محبوس، قال تعالى: {ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ} [الرحمن: 72]، أي: محبوسات قد قصرن نظرهن على أزواجهن. فالمرأة قاصرة الطرف: هي التي تحبس طرفها على بعلها، وتخصه به، فلا تمده إلى غيره.**

**وهو في اصطلاح البلاغيين: تخصيص شيء بشيء، بطريق مخصوص، فعندما نقول: زهير بن أبي سلمى شاعر لا كاتب، فإننا نخص زهيرًا بصفة الشعر؛ بحيث لا يتجاوزها إلى صفة الكتابة، فزهير مقصور، والشعر مقصور عليه، وقد قيد البلاغيون التخصيص بالطريق المخصوص؛ ليخرج كل ما أفاد القصر بطريق غير تلك الطرق المخصوصة، فقولنا: زيد مقصور على العلم، وجاء محمد وحده، وعليّ يختص بالشعر، وخالد ينفرد بالشجاعة.**

**وكذا قول أبي ذؤيب:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وإذا المنية أنشبت أظافرها** | **\*** | **ألفيت كل تميمة لا تنفع** |

**هذه الأقوال جميعها، وإن إفادت اختصاص شيء بشيء إلا أنها لا تدخل في نطاق دراسة البلاغيين وميدان بحثهم؛ لأن التخصيص فيها ليس وراءه اعتبارات بلاغية تستدعي الدراسة والبحث، كما أنه لم يتم بالطريق المعهودة التي حددوها، وهي التقديم، كقوله تعالى: {ﭢ ﭣ}، والعطف، نحو: "محمد كاتب لا شاعر"، وإنما قوله تعالى: {ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ}، والنفي والاستثناء قوله : {ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ} [فاطر: 23]، وأضاف بعضهم تعريف المسند أو المسند إليه، بـ "أل" الجنسية، وتوسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، نحو: محمد الجواد، وعليّ هو العالم، وزاد بعضهم طرقًا أخرى، لكن ليس لها من الشهرة ما لهذه الأنواع الست، أو الطرق الست من طرق القصر.**

**لكن ما عليه البلاغيون -كما قلنا- هو الطرق الأربعة الأولى منها؛ لأنها هي الغنية بالاعتبارات والملاحظات دون غيرها، والبلاغيون في دراساتهم لأسلوب القصر، ينظرون دائمًا إلى غرض المتكلم من حيث الاختصاص، وإلى جانب المخاطب الذي وقف عليه المتكلم، فأحدث هذا التخصيص، وإلى طرفي القصر، أي: المقصور والمقصور عليه، ثم إلى طرق القصر المشهورة، وما بينها من فروق واعتبارات؛ فالقصر كما عرفوه تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، فالشيء الأول: هو المقصور، والثاني: هو المقصور عليه، ومعنى اختصاص المقصور بالمقصور عليه، ألا يتجاوزه ويتعداه إلى غيره.**

**ففي قولنا: ما شاعر إلا امرؤ القيس، قصر للشاعرية على امرئ القيس؛ بحيث لا تتعداه إلى غيره، وهذا الغير الذي انتفت عنه صفة الشعر، إن كان عامًّا؛ فالقصر حقيقي، وإن كان معينًا؛ فالقصر إضافي، والعام إن كان مطابقًا للواقع الخارجي؛ فالقصر حقيقي تحقيقي، وإن كان مبنيًّا على الادعاء والمبالغة؛ فهو حقيقي ادعائي، ثم القصر الإضافي، يُنظر فيه إلى حال المخاطب، وهو إما أن يكون مترددًا في إثبات المقصور للمقصور عليه، ونفيه عن المنفي عنه، وإما أن يكون معتقدًا الشاركة، أي: اشتراك المنفي عنه والمقصور عليه في المقصور، وإما أن يعتقد العكس، أي: إثبات المقصور للمنفي عنه، ونفيه عن المقصور عليه؛ فالأول: قصر تعيين، والثاني: قصر الإفراد، والثالث: قصر القلب.**

**وبالنظر إلى طرفي القصر، أي: المقصور والمقصور عليه، لا بد أن يكون أحدهما موصوفًا والآخر صفة؛ ولذا فالقصر إما أن يكون قصر صفة على موصوف، أو قصر موصوف على صفة، هذا، وليست طرق القصر سواء في الدلالة، بل بينها فروق دقيقة، تحتاج من الدارس لكي يقف عليها إلى تأمل واعٍ، ونظر دقيق، ثم إن تحديد المقصور والمقصور عليه، ليس بالشيء الهين، بل يحتاج من الدارس نظرًا وتأملًا في أسلوب القصر، فقولك: إنما ضرب محمد زيدًا، يفيد قصر الضرب الواقع من محمد على زيد، وقولك: إنما ضرب زيد محمد، يفيد قصر الضرب الواقع على زيد على فاعله محمد، وبينهما فرق كبير.**

**وهذا إجمال يستلزم أن نقف على تفصيله؛ لنتعرف على مزايا القصر وأسراره ودقائقه، ونبدأ بأقسام القصر باعتبار غرض المتكلم، وما يقصد إليه، وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين:قصر حقيقي، وقصر إضافي.**

**فالقصر الحقيقي: ما كان غرض المتكلم منه أن يختص المقصور بالمقصور عليه؛ بحيث لا يتعداه إلى غيره أصلًا، وهذا يعني: أن المنفي عنه يكون عامًّا، فالمقصور مختص بالمقصور عليه، منفي عن كل ما عداه، كما في قوله تعالى: {ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ} [الأنعام: 59]، ففي الآية طريقان من طرق القصر، الأول: التقديم {ﯬ ﯭ ﯮ}، حيث قدم المتعلق، وهو هنا الظرف، وهو في موقع الخبر المقدم، والثاني: النفي، والاستثناء {ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ}، فمفاتح الغيب عنده، وليست عند غيره، وعلمها مقصور عليه تعالى، مفنيٌّ عن كل ما عداه، وتكرار القصر أفاد تأكيد هذه الحقيقة وتقريرها، وهي أن العلم بالغيب مختص به تعالى، لا يتعداه إلى أحد من خلقه.**

**ومن ذلك قولنا: ما خاتم الأنبياء إلا محمد، فالمراد أن ختم النبوة مقصور على محمد  لا يتعداه إلى غيره من الرسل، وقوله : {ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ} [آل عمران: 64]، فالمراد قصر العبادة على الله بحيث لا تتعداه إلى غيره مطلقًا، كل هذا قصر حقيقي؛ لأن النفي كان لكل ما عدا المقصور عليه حقيقة.**

**أما القصر الإضافي: فهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بالنسبة إلى شيء معين، أي: بالإضافة إليه؛ بحيث لا يتجاوزه إلى ذلك المعين، وإن أمكن أن يتصف بغير الصفة المذكورة.**

**خذ قولنا: زهير شاعر لا كاتب، فالمراد قصر زهير على صفة الشعر؛ بحيث لا يتجاوزها إلى صفة معينة محددة، وهي صفة الكتابة، وهذا لا ينافي أن يكون لزهير صفات أخرى، كالخطابة مثلًا: ففي القصر الإضافي يكون المنفي معينًا محددًا، والمراد ألا يتجاوز المقصور، المقصور عليه إلى هذا المنفي المعين، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى غيره.**

**ومنه قولنا: الشاعر ذو الرمة لا زياد، فصفة الشعر مقصورة على ذو الرمة، لا تتعداه إلى زياد، وإن صح أن تتعداه إلى: نصيب، والكميت، وجرير، والفرزدق، وغيرهم من الشعراء.**

**هذا، وينقسم القصر الحقيقي إلى قسمين: حقيقي تحقيقي، وحقيقي ادعائي؛ فالتحقيقي ما كان النفي فيه عامًّا يتناول كل ما عدا المقصور عليه من حيث واقع الحال وحقيقة الأمر، كما في الشواهد التي مرت بنا، وكما في قولك: ما أكرمت إلا زيدًا، إذا كان الأكرام لم يقع منك إلا على زيد في واقع الأمر وحقيقته، ومنه قولنا: لا يحج إلى مكة إلا المسلمون؛ فالواقع يطابق هذا؛ لأن الحج إلى مكة مقصور على المسلمين، ومنفي عن كل من عداهم من أصحاب الملل الأخرى.**

**ومن ذلك قوله تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ} [الملك: 1]، فصفة الملك مختصة بالله في الحقيقة والواقع، ومنفية عن كل ما عداه.**

**وقوله تعالى: {ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ}، فالعبادة وطلب العون مختصان بالله، ومنفيان عن كل ماعداه في واقع الأمر وحقيقته.**

**وقوله كذلك: {ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ} [آل عمران: 135]، فغفران الذنوب مختص بالله تعالى، ومنفي عما عداه في الواقع والحقيقة. ونلاحظ أن المقصور في جل الشواهد المذكورة صفة، والمقصور عليه موصوف؛ فالقصر الحقيقي التحقيقي، يقع كثيرًا في الكلام إذا كان المقصور صفة، ويقل في قصر الموصوف على الصفة؛ لأن الغالب في الموصوف أن يتصف بعدة صفات، ولا يوقف على صفة واحدة.**

**أما الصفة فيجوز وقفها على موصوف واحد وحصرها فيه، وقد غلا بعض البلاغيين، فقالوا: إن قصر الموصوف على الصفة قصرًا حقيقيًّا تحقيقيًّا لا يتأتى؛ لأنه ما للموصوف إلا وله صفات كثيرة تتعذر الإحاطة بها، أو تتعثر، فإذا قلنا: ما زهير إلا شاعر، وما زياد إلا كاتب، لا يتأتَّى أن يكون زهير مقصورًا على صفة الشعر لا يتجاوزها إلى غيرها، ولا أن يكون زياد موقوفًا على الكتابة لا يتعداها إلى غيرها، كيف وهما يأكلان، ويتكلمان، ويمشيان، ويتصفان بالحياة، وبالبياض أو السواد، وبالقِصر أو الطول، أو بالذكاء أو الغباء، إلى غير ذلك مما يمكن أن يتصف به الحيّ.**

**بل إن البعض خرج بالمسألة عن نطاق الدراسة البلاغية، فقالوا: إن الصفة المنفية لها نقيض ألبتة، وهذا النقيض من الصفات، فإذا نفيت جميع الصفات، بارتفاع النقيضين، واحتدم النقاش واشتد الأخذ والرد، ودخلت المسألة في مماحكات كلامية، ينبغي أن يُنزَّه عنها الدرس البلاغي، ولو تنبه هؤلاء إلى قول عبد القاهر، في: (الدلائل): "واعلم أن قولنا في الخبر إذا أُخِّر، نحو: ما زيد إلا قائم، أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها، ونفيت ما عدا القيام عنه؛ فإنما نعني أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي القيام، والتي هي منه بسبب نحو: أن يكون جالسًا، أو مضطجعًا، أو متكئًا، أو ما شاكل ذلك، ولم ترد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل؛ إذ لسنا ننفي عنه بقولنا: ما هو إلا قائم، أن يكون أسودًا أو أبيضًا، أو طويلًا أو قصيرًا، أو عالمًا أو جاهلًا، كما أنا إذا قلنا: ما قائم إلا زيد، لم نرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه، وإنما نعني ما قائم حيث نحن، وبحضرتنا، وما أشبه ذلك".**

**ولو تنبه هؤلاء لما قاله الإمام عبد القاهر هنا، ما خرجوا بالمسألة عن نطاق الدرس البلاغي، وخاضوا بها الخوض الذي خاضوه.**

**وخلاصة القول: أن المنفي عنه في القصر الحقيقي التحقيقي، ما هو بسبيل من المقصور عليه، وواقع في دائرته، ويتبادر إلى الذهن عند سماع أسلوب القصر، وإذا قلت: ما شاعرًا إلا زيد؛ فإنك لا تعني نفي الشاعرية، عن كل ما ولدته حواء في كل العصور، وكل الأمم، وإنما تعني نفي الشاعرية في حدود ما يُشير السياق والقرائن، وكذا إن قلت: ما زهير إلا شاعر، لا تعني أنك تنفي عن زهير كل صفة غير الشعر، وإنما يعني: أنك تنفي عنه كل ما هو بسبيل من صفة الشعر، كالخطابة، والكتابة، وكل ما هو في نطاق القول والإبداع مما يحدده السياق، وتشير إليه القرائن.**

**أما القصر الحقيقي الادعائي: فهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه؛ بحيث لا يتعداه إلى غيره؛ ادعاءً ومبالغةً، فالمقصور يختص بالمقصور عليه، وينفي عن كل ما عاداه مما هو بسبيل منه نفيًا يقوم على المبالغة والتجوز، ولا يقوم على المطابقة الحقيقية للواقع ، كما في قوله تعالى: {ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ} [فاطر: 28]، فقد قصر خشية الله على العلماء، ونُفيت عن كل من عداهم، ولا يعني هذا: أن غير العالم لا يخشى الله تعالى، بل قد يكون غير العالم أشد خشية لله من العالم، ولكن سياق الآيات في التنويه بشأن العلماء، وتعظيم منزلتهم، والحث على النظر والتأمل؛ وصدر الآية يدل على ذلك.**

**انظر إلى قوله: {ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ} [فاطر: 27، 28].**

**ولذا كانت خشية الله مقصورة على العلماء، ومنه قوله : ((لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه الله مالًا، فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة، فهو يقضي بها ويعلمها))، حيث قصر  الحسد بمعنى الغبطة، على هاتين الصفتين، ونفى ما عداهما ادعاءً ومبالغةً؛ لأن الغبطة تكون في غير الاثنتين المذكورتين، ولكنه نزَّل غيرهما منزلة العدم على سبيل المبالغة.**

**هذا، والقصر الادعائي كثير، في كلام العرب، ووارد في مقامات المبالغة، والمدح، والتعظيم، نحو قولهم: ما مؤدب إلا فلان، وما عالم إلا فلان، وما شاعر إلا فلان، وما كاتب إلا فلان، فيبنون الكلام في كل ذلك على المبالغة، وعدم الاعتداد بغير المذكور في تلك الصفة.**

**المراجع والمصادر**

1. **القزويني ، زكريا بن محمد القزويني تحقيق: محمد السعدي فرهود ، (الإيضاح في علوم البلاغة) ، طبعة رقم1، سنة النشر: 2001 م**
2. **الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، (دلائل الاعجاز) ، ط5، مكتبة الخانجي، 2004م.**
3. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (دلالات التراكيب دراسة بلاغية) ، القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1987م**
4. **المراغي، أحمد مصطفى المراغي، (تاريخ علوم البلاغة و التعريف برجالها) ، القاهرة، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي، ط1، 1950م**
5. **فيود ، د. بسيوني عبد الفتاح فيود ، (علم البيان: دراسة تحليلية لمسائل البيان) ، القاهرة، مؤسسة المختار ، دار المعالم الثقافية، الإحساء ، ط 2، 1998 م**
6. **الخوارزمي ، الشيخ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الملقب بسراج الدين السكاكي، (مفتاح العلوم) ، لبنان، مكتبة المقهى، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ، 1987م**
7. **الشاطئ، عائشة بنت الشاطئ، (التفسير البياني) ، مكتبة المجلس، الطبعة الأولى، 1962م**
8. **فيود، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، (علم البديع: دراسة تاريخية وفنية لأصول البلاغة ومسائل البديع) ،القاهرة، مؤسسة المختار، 2004**
9. **الصعيدي، عبد المتعال الصعيدي، (البغية على الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة) ،مكتبة الآداب، 1999م**
10. **شاهين، كامل السيد شاهين، (اللباب في العروض و القافية) ،القاهرة، الهيئة العامة لشئون الأميرية، 1978م**
11. **القيرواني، ابن رشيق القيرواني، (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) ،الناشر: دار الكتب العلمية، 2001م**
12. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (التصوير البياني) ،القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م**